ملاحظات من اجتماعات مركز كارتر والحكماء مع المجتمع المدني الفلسطيني

1 أيلول 2020

عقد مركز كارتر والحكماء في 17 18 حزيران 2020 جولتين من النقاش من خلال المنصة الافتراضية مع عدد من الناشطات والناشطين في مجالات السياسة وحقوق الإنسان وكوادر من المجتمع المدني الفلسطيني. كان اللقاء بمشاركة وزير الخارجية الجزائري السابق، والمناضل المخضرم من أجل الحرية ومبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي نيابة عن الحكماء وحضور ممثلين عن كلا المؤسستين. تميزت الجلستين بحضور فلسطيني من مختلف المناطق الجغرافية؛ قطاع غزة، والضفة الغربية ومناطق ال48، ودول الشتات وكان للشباب مشاركة هامة.

مما لاشك فيه أن هذا الحوار جاء في مرحلة مفصلية وصعبة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقد أشار أغلب المشاركين إلى التحالف والتواطؤ غير المسبوق بين الولايات المتحدة وإسرائيل المتمثل بمواقفهم المعادية والمتطرفة ضد الفلسطينيين، وخطة الضم لمزيد من أراضي الضفة الغربية المزمع تطبيقها، وقانون الدولة القومية الإسرائيلي. ونتيجةً لذلك، إلى جانب سياسات النزوح القسري، والإحتلال وانتزاع الملكية التي تنتهجها إسرائيل، لا يجد الفلسطينيون خياراً أماهم سوى إعادة التفكير في الافتراضات القديمة والبحث عن حلول جديدة للمشاكل التي طال أمدها. وما كشفته جلستي النقاش هو مدى الإحباط والخيبة التي تسود بين قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني وبأنهم متجاهلين سواءً من طرف قيادتهم، أو العالم العربي أو المجتمع الدولي بالإضافة إلى إفتقارهم لاستراتيجية متساوقة متناغمة. ومع ذلك، هناك رغبة وتوجه قوي، خاصة بين الشباب، أن يستلموا زمام الأمور بأنفسهم.

أحد التحديات الي يواجهها الفلسطينيون مؤخراً هو تهديد إسرائيل بضم 30٪ إضافية من أراضي الضفة الغربية وهو ما يراه المشاركون استمراراً في نهج واستراتيجية إسرائيل الاستعمارية طويلة المدى تجاه الفلسطينيين؛ ففي عام 1967، تم ضم القدس الشرقية وهو ما أدى إلى تغير ملحوظ في المشهد الفلسطيني. وبموجب اتفاقيات أوسلو، سيطرت إسرائيل على 60٪ من الضفة الغربية (ما يدعى ب"المنطقة ج")، بما في ذلك الأغوار. ولذلك رأى المشاركون في خطط الضم الوشيكة على أنها خطوة ونقلة من الضم الفعلي باتجاه الضم القانوني، ومن وجهة نظرهم، كان من الواضح منذ فترة طويلة أن نية إسرائيل هي استعمار كل ما كان "فلسطين الانتداب"، ما عدا المراكز السكانية الفلسطينية.

تحدث المشاركون بإسهاب حول التحديات الوجودية وتبعات تنفيذ خطة الضم، بما في ذلك التآكل المرجح لشرعية السلطة الفلسطينية والغموض الذي سوف يلف دورها وقدراتها المؤسساتية حينها، ومحو الحدود التي كان لها أهمية ومغزى سياسيين سابقاً؛ وهي حدود ما قبل 1967. "ما هي السلطة الفلسطينية إن كانت بلا أرض وبلا أمل بقيام دولة متصلة الأطراف؟" تساءل أحد المشاركين في حين أوضح آخر أن السلطة الفلسطينية تمثل المؤسسات الفلسطينية والوجود الفلسطيني، وكفاءة السلطة في توفير الخدمات الأساسية، وخاصة التعليم، تعد عاملاً ذو مغزى وأهمية جمة في حياة الفلسطينيين. وبذلك، فإن غياب السلطة الفلسطينية قد يخلق فراغاً سياسياً ويؤدي إلى تصاعد العنف والفوضى بشكل كارثي.

وأضاف العديد من المشاركين انه من الغريب أن يتم إضعاف السلطة الفلسطينية في الوقت الذي كان أداؤها في إحتواء والسيطرة على جائحة كوفيد 19 ملفتاً وفعالاً، وأرجع المشاركون السبب في تقويض السلطة إلى افتقارها للسيطرة والسيادة تحت الاحتلال الإسرائيلي وإلى هشاشتها الاقتصادية. على سبيل المثال، لم تمتلك السلطة الفلسطينية خيار إغلاق حدودها ومنافذها خلال الجائحة، كما فعلت العديد من البلدان بسبب الاحتلال. واجمع المشاركون على أن الانقسام الفلسطيني هو أحد التحديات الملحة التي يجب مواجهتها، وللأسف لا يوجد فهم أو تصور متكامل لواقع حياة الفلسطينيين في المناطق المنفصلة (مثل القدس الشرقية وقطاع غزة). إلى جانب ذلك، يساهم فشل القيادة الفلسطينية في تعبئة وإدارة الشعب الفلسطيني حول أهداف واضحة في هذا الانقسام المستمر. وتحدث أحد المشاركين عن الحاجة إلى العودة إلى "المساءلة الوطنية"، بحيث لا يتمتع القادة الفلسطينيون بالراحة والاسترخاء بفضل امتيازات النخبة أو زخارف "الدولة."

وتتفاقم هذه التحديات مع الاغتراب والإبعاد السياسي للشباب، وأثار المشاركون مخاوف أن الشباب الفلسطيني بدأ يفقد ثقافته السياسية بسبب القيود المفروضة على حرية الحركة مما يعيق قدرتهم على التواصل عبر المناطق الجغرافية ورؤية والتعرف على آفاق أوسع. كما أن الناشطين والقادة الشباب الفلسطينيين، مثل الطلاب الناشطين سياسياً، معرضون للاعتقال في أي وقت إما من قوات الاحتلال الإسرائيلية أو السلطة الفلسطينية، وأن التنسيق الأمني الإسرائيلي الفلسطيني يتناغم ويرقى ليكون جهداً منسقاً لسحق أي حراك شبابي فلسطيني. يقول أحد المشاركين: "كل من يتمتع بسمات أو إمكانات قيادية، يتم سجنه". كما أن جائحة كوفيد 19 وغيرها من المعضلات والمشاكل الاجتماعية الأخرى من الضغوط الاقتصادية إلى تعاطي المخدرات ساهمت في صرف إنتباه وإلهاء الشارع عن السياسة. وأشار بعض المشاركين أن إسرائيل تستغل اغتراب وإبعاد الشباب وتدفع بالكثيرين إلى اعتبار الهجرة الحل المنشود، على الرغم من تصميم البعض الآخر البقاء على الأرض والتمسك بها وتحمل الثمن المترتب على هكذا قرار. يقول أحد المشاركين: "نحن على أبواب نكبة ثانية، ومستقبلنا يبدو أسوأ من ماضينا."

سلط النقاش الضوء على الفروق بين النضال ضد الاستعمار في القرن العشرين والنضال في القرن الحادي والعشرين. فمن جهة، ثبت بشكل جلي وواضح قيام الدولة الفلسطينية كنظام حكم متماسك؛ ولكن من جهة أخرى، لم يتحقق الاستقلال والتحرر. يميل بعض النشطاء أن التركيز يجب أن ينصب حالياً على الحقوق المتساوية ضمن إطار وواقع الدولة الواحدة، عوضاً عن حل الدولتين بعيد المنال. دولياً، بالرغم أن معظم الأطراف المعنية من دول العالم ترفض الضم باعتباره خطوة غير قانونية وخطيرة، إلا أن المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والكيانات الإقليمية العربية قد فشلت على مدى

عقود في تقديم دعم فعال لتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية. على سبيل المثال، يبدو أن دول الخليج على استعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في حين لم تمارس الدول العربية أي دورٍ فعال على الأرض لتحقيق المصالحة بين الفصائل السياسية الفلسطينية. وأشار المشاركون أيضاً إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي تعارض أي خطوات غير عنفية، مثل الرجوع إلى القانون الدولي لغاية الاحتكام إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولكن المعضلة الأكثر إشكالية حالياً هي التحالف الأمريكي الإسرائيلي كما أنه لا يوجد أي جهود أو مساعي لمعالجة الأسباب الجوهرية والحقيقية للصراع، فقط محاولات لستر القضايا الحقيقية وإخفاء القضايا الحقيقية بسلسلة من التعليقات.

وأوضح المشاركون إن الأصوات والرواية الفلسطينية لا تصل أسماع المجتمع الدولي بينما الأصوات الصهيونية الليبرالية هي التي تصدح بقوة في ساحات المجتمع الدولي، وأبدى المشاركون من قطاع غزة تحديداً استياءهم وبأنهم يشعرون أن عليهم الموت من أجل الحصول على دعم واهتمام من العالم. ومع ذلك، بدأ آخرون يشككون في التضحيات التي يتوجب عليهم أن يقدموها، مثل مسيرة العودة الكبرى وتكلفتها العالية من حيث الأرواح والإصابات.
عبر المشاركون بحماس عن رغبتهم في إيجاد حلول جديدة نابعة من احتياجات وواقع الفلسطينيين عوضاً عن الندب حول التجاهل والتخلي الدولي. إن الحركة النسوية الفلسطينية آخذة في النمو، كما شهدنا في تظاهرات "طالعات" من أجل تحرير المرأة الفلسطينية التي بدأت في نهاية عام 2019، وجادل البعض بأن الجيل الجديد من القادة ينبغي أن يكون من النساء. وأشار المشاركون إلى الفرص والمنابر التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي والتضامن المتنامي داخل المجتمع المدني العالمي مع عدالة القضية الفلسطينية، مشيرين إلى الانتفاضات الأخيرة في المدن الأمريكية من أجل العدالة العرقية كمثال على التقدم الذي حققه التضامن الشعبي الدولي من أجل الحقوق الفلسطينية.

كما أقر المشاركون بالدور الهام الذي تلعبه المنظمات اليهودية الأمريكية مثل صوت اليهود من أجل السلام. ومع ذلك ، لم يكن من الواضح إلى أي مدى ارتباط الفلسطينيون في المناطق الأكثر عزلة، كما هو الحال في غزة والقدس الشرقية وجيوب الضفة الغربية، بهذه الاتجاهات العالمية للتضامن. وعبر المشاركون عن قلقهم أن تعزز القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة في تعميق الهوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين الشباب في الأراضي المحتلة التفاعل مع أو تقبل صورة الإسرائيليين خارج السياقات العسكرية القمعية. وذُكِر وجود إنشقاق آخر خلال النقاش بين الفلسطينيين على أراضي 1948 ممن دعموا بيني غانتس لرئاسة الوزراء في الانتخابات الإسرائيلية. أشار المشاركون بشكل متكرر خلال الجلستين إلى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS) باعتبارها استراتيجية مهمة بشكل خاص لتعزيز حقوق الفلسطينيين وتحقيق العدالة. قال أحد المشاركين إنه عندما أعلنت السلطة الفلسطينية مقاطعة البضائع الإسرائيلية احتجاجا على معاملة إسرائيل للسجناء الفلسطينيين، كان الضغط فعالاً ومؤثراً. ناقش المشاركون الدور الإيجابي الذي قامت به المقاطعة الاقتصادية في النضالات الأخرى من أجل الحرية والإمكانيات الكبيرة التي تحملها لدعم القضية الفلسطينية؛ وأشير إلى أن رأي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي يؤيد الحق في الدفاع عن حركة مقاطعة إسرائيل قد أكد على شرعية الحركة.

إن الطاقة والزخم الواضحين بين أوساط المجتمع المدني الفلسطيني لإيجاد مسارات جديدة واتباع

استراتيجيات فعالة رافقها شعور بالغضب والإحباط والاستنزاف بسبب اختلال التوازن والقوة العميق والمزمن بين المدافعين الإسرائيليين والمجتمع المدني الفلسطيني. وأشار البعض إلى إمكانية تشكيل تحالفات جديدة في الجزء الجنوبي من العالم مع حالة التغير والتحول في الواقع الجيوسياسي الدولي.

الاستنتاجات

ركزت المناقشات في الجلستين على ضرورة إيجاد وسائل وأساليب لدعم المجتمع المدني الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص قطاع الناشطين الشباب الذين يسعون إلى إحداث تغيير، وتقرير المصير وحقوق الإنسان في عالم دائم التقلب. وتعد محاربة التشرذم والانقسام ودعم الجيل الجديد من القيادة الفلسطينية من أهم الأولويات المباشرة، وأيضاً العمل مع قادة المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز أصواتهم وحماية قدرتهم على العمل. في خضم هذا المنعطف الحرج، انتقد المشاركون بشدة فشل جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وشددوا على ضرورة خلق حوار وطني صريح وشامل بين الفلسطينيين للتعامل مع التحديات الوجودية التي تواجه المجتمع الفلسطيني في مختلف مناطقه الجغرافية ووضع استراتيجية واضحة حول كيفية الاستفادة من الفرص الناشئة في ظل سياسات وسلوكيات قمعية عميقة. كما شددت المناقشات على ضرورة قيام الجهات الفاعلة الدولية بالنظر في مسؤولياتها القانونية، بما في ذلك علاقاتها الثنائية مع إسرائيل وتجنب تطبيع حرمان وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وأراضيهم.